دراسة تحليلية

للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية

الدكتور حسين أحمد دحدوح

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آراء مجموعة من المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ العديد من القرارات فضلاً عن أثـر طرائـق إعدادها في ملاءمة المعلومات التي تقدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

لتحقيق تلك الأهداف صممت استبانة وزعتْ على عينة من أساتذة المحاسبة في جامعة دمشق وإربد وعينة أخرى من طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة بجامعة دمشق. وقد خلصت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، وتفضـل الطريقـة المباشـرة المستخدمة في إعدادها على الطريقة غير المباشرة نظراً لما تقدمها من معلومات تفيد أكثر في اتخاذ قرارات في العديد من الجوانب لا تقدمها الطريقة غير المباشرة.

المقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمعلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة، وأصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم الأساسية التي ينبغي على المنشآت إعدادها في العديد من دول العالم. وذلك لعدم قدرة القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحجوزة وقائمة المركز المالي) على توفير إجابات جاهزة عن تساؤلات تتعلق بمصدر تمويل الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها منشآت الأعمال، وهل يتم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟

وقائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة لحظة معينة، وإنما هي خلاصة جهود ودراسات تتابعت عبر مراحل زمنية متتالية حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. فقد نشأت هذه القائمة منذ سنوات على شكل بسيط أطلق عليه (قائمة مصادر الوارد والصادر) ولم تتضمن سوى عرض للزيادة أو النقص في عناصر الميزانية. ويعد عدة سنوات عدل اسم القائمة إلى قائمة الأموال المخصصة (The Funds statement).

وفي عام 1961م أصدر (A I C P A) النشرة المحاسبية رقم (2) بعنوان (تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة) إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المراجع.

وفي عام 1963 أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (A P B) الرأي رقم *31* إذ عدل فيه اسم القائمة القديمة إلى (قائمة الموارد والاستخدامات) وأوضح عملية إعدادها وعرضها ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزامياً. إلا أن مجتمع الأعمال رحب بهذه القائمة ومع تزايد عدد الشركات التي تعد هذه القائمة فقد صدرت في عام 1971 النشرة رقم (19) التي أوصت بإلزامية إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بوصفها جزءاً مكملاً للقوائم المالية وإن كان يشملها تقرير المراجع(1).

إذ كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل باعتباره تقريباً مناسباً للتدفق النقدي. لكن أدى اتجاه المنشآت للاقتراض بشكل ضخم في بداية الثمانينيات إلى إحداث تغيرات جذرية في بيئة التقرير المالي. لذا أوصى معهد المديرين الماليين في عام 1981م باستخدام المنهج النقدي بدلاً عن منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة.

وفي عام 1987م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (F A S B) المعيار المحاسبي رقم (95) والذي بموجبه تم إحلال قائمة التدفقات النقدية بقائمة التغيرات في المركز المالي.

وفي عام 1992م تم تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (I A S C) ضرورة إلزام منشآت الأعمال بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

2. أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

1) تعرف آراء بعض المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ القرارات الاقتصادية.

2) بيان أثر طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة وغير المباشرة) في ملاءمة المعلومات التي تقدمها هذه القائمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

3. أهمية البحث :

من المعروف أن صحة أي قرار تعتمد اعتماداً أساسياً على مدى توافر البيانات التي تستخدم في اتخاذه ووضوحها ودقتها. ونظراً لأن هناك العديد من المنافع التي سوف تعود على مستخدمي القوائم المالية من قيام الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية لما توفره من معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة، ومع التزايد المستمر في الاهتمام بهذه القائمة وإلزامية إعدادها بوصفها قائمة أساسية تضاف إلى القوائم المالية التقليدية، لذا يأتي هذا البحث لاستكمال الدراسات السابقة والتي تناولت قائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي تقدمها من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

4. منهجية البحث :

تحقيقاً لأهداف هذا البحث اعتمد الباحث على:

أ- الأسلوب النظري الوصفي الذي يقوم على دراسة المعلومات الجاهزة وتحليلها ومراجعتها تلك المعلومات الواردة في المراجع والدوريات والبحوث المتخصصة التي تناولت الموضوع.

ب- الأسلوب العملي الاستقرائي الذي يقوم على تصميم استبانة طورت بالرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بالموضوع للتعرف الطريقة المفضلة في إعداد قائمة التدفقات النقدية ومدى ملاءمة المعلومات الواردة بها لاتخاذ القرارات الاقتصادية من وجهة نظر بعض المهتمين في مجال المحاسبة (أنظر الملحق رقم 1).

5- فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيتين الآتيين:

1- تتباين المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة عن تلك المقدمة باستخدام الطريقة غير المباشرة. إذ سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الأمور الواردة في الجزء الأول من الاستبانة (أنظر ملحق رقم 1).

2- تعد قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. إذ سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال الأمور الواردة في الجزء الثاني من الاستبانة (انظر ملحق رقم 1).

6. الدراسات السابقة :

أجريت بعض الدراسات عن قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها مع قائمة الدخل، كما تمت دراسات أخرى هدفت إلى بيان أهمية البيانات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية. وسنقوم فيما يأتي باستعراض بعضها :

1) دراسة قام بها العرافي عام 1990م هدفت إلى مناقشة المحاسبة عن التدفقات النقدية وكيفية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها في التقارير المالية المنشورة، وذلك في محاولة لاقتراح قائمة للتدفقات النقدية تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي بحيث يمكن أن تتبناها الشركات المساهمة الكويتية كإحدى القوائم المالية المنشورة. وقد شملت عينة الدراسة (25) شركة مساهمة مختلفة النشاطات وقد توصلت الدراسة إلى أنه :

أ- يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية وعرضها لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي بوصفها قائمة مكملة للقوائم المالية، بحيث لا تكون تكراراً للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.

ب- ليس هناك ضرورة لتصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية الضرورية وتدفقات حرة أو اختيارية، وذلك لعدم توافر محتوى معلوماتي للبيانات التي يوفرها هذا التصنيف(4).

2) دراسة أخرى قام بها فياض عام 1995 هدفت إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لأسس معدلة إذ تركز على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية كوسيلة لتقييم مقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم اشتقاق النسب المالية اعتماداً على هذه البيانات لمعرفة علاقتها مع درجة مخاطر السوق بيتا. وقد شملت عينة الدراسة (30) شركة صناعية أردنية ولفترة خمس سنوات وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لاستخراج قيمة بيتا، وكذلك نموذج الانحدار الخطي المتعدد المتغيرات لمعرفة العلاقة بين المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المعدلة وبيتا، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة جيدة وذات دلالة إحصائية بين متغير هامش التدفقات النقدية وبيتا، وتبين عدم وجود أي علاقة بين بقية المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية المعدلة وبيتا(5).

3) دراسة تمت من قبل (Millsa and Yamamura) عام 1998م هدفت إلى بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية ومعلوماتها لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وقياس سيولتها وقدرتها على الاستمرار وعلى دفع الفوائد النقدية ومقارنة ذلك مع القوائم المالية الأخرى ومعلوماتها وقد خلصت الدراسة إلى أن :

أ- تعد المؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية من أجل الحكم على سيولة الشركة أفضل من تلك المؤشرات المستخرجة من القوائم المالية الأخرى كنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

ب- تعد المعلومات المتاحة في قائمة التدفقات النقدية مفيدة في الحكم على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية وكذلك مقدرتها على الاستمرار(6).

4) وفي عام 2000م أجريت دراسة أخرى من قبل كراسنة هدفت إلى اختبار مقدرة صافي الربح المحاسبي ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، واختبار أثر كل من حجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة في عملية التنبؤ بالأرباح. وقد شملت عينة الدراسة (45) شركة مساهمة أردنية مدرجة في سوق عمان المالي في قطاع الصناعة والخدمات وقد اعتمد الباحث على نموذج السير العشوائي في عملية التنبؤ بالأرباح. وقد خلصت الدراسة إلى أن ترتيب المتغيرات حسب قدرتها التنبئية بالأرباح كانت كما يأتي:

أ- صافي الربح المحاسبي.

ب- صافي الربح مضافاً إليه الاستهلاك.

جـ- التدفقات النقدية ورأس المال العامل التشغيلي.

كما أشارت الدراسة إلى أن الأرباح بشكل عام أفضل من مقاييس التدفقات النقدية من حيث مقـدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وأن مقاييس التدفقات بشكل عام تختلف فيما بينها من حيث مقدرتها على التنبؤ بالأرباح. علاوة على أن التنبؤ بأرباح الشركات الصغيرة أكثر دقة مـن التنبـؤ بأربـاح الشركات الكبيرة (7).

5) وأجرى سويدان دراسة في عام 2001م هدفت إلى قياس أهمية كل من صافي التدفق النقـدي من العمليات وصافي الربح من العمليات في تفسير التغيرات في توزيعات الأرباح النقدية لعينة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان خلال الفترة (1993-1998). وقـد أشارت الدراسة إلى أن صافي التدفق النقدي من العمليات يعد مقياساً أفضل من صافي الـربح من العمليات في قياس كفاءة الشركة وسيولتها، ولفحص درجة أهمية كل من صافي التـدفق النقدي من العمليات وصافي الربح من العمليات في تفسير التغيرات في توزيعات الأرباح، تـم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد. وقد أظهرت النتائج وجـود علاقـة إيجابيـة وذات دلالـة إحصائية بين صافي الربح من العمليات والتغيرات في توزيعات الأرباح، كما تبين أن صـافي الربح من العمليات أفضل من صافي التدفق النقدي من العمليات في تفسير التغيرات في توزيع الأرباح للشركات، كما خلصت الدراسة إلى أن اعتماد الشركات الصناعية الأردنية على صافي التدفق النقدي من العمليات في تحديد سياسة توزيع الأرباح من الممكن أن يؤدي إلى تمويـل هذه التوزيعات عن طريق الاقتراض، وهذا بدوره له انعكاسات سلبية على سيولة الشركة مـن جهة ومقدرتها على دفع التزاماتها من جهة أخرى(8).

أولاً : الإطار النظري للبحث :

1- مقدمة:

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية. إلا أن القوائم المالية التقليدية (قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحجوزة وقائمة المركز المـالي) كانـت عاجزة عن تقديم استفسارات يضعها مستخدمو القوائم المالية والمتعلقة بتقييم قدرة المنشـأة علـى توليد النقدية وما يعادل النقدية وتوقيت التأكد ودرجته من هذه التوليدات.

لأن هذه القدرة تحدد في النهاية، على سبيل المثال، طاقة المنشأة على الدفع للموظفين والموردين، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد، وسداد القروض وتوزيعات الأرباح...الخ.

ولذلك فقد ظهرت قائمة التدفقات النقدية للإجابة عن هذه الاستفسارات، كما أن مجلس معايير المحاسبية المالية (F A S B) ألزم الشركات بأن تقوم بإعداد هذه القائمة إلى جانب القوائم المالية التقليدية. وتكتسب هذه القائمة أهميتها من إجابتها عن بعض التساؤلات وهي :

1- من أين جاءت النقدية خلال الفترة.؟

2- فيم استخدمت النقدية خلال الفترة.؟

3- ما التغير في رصيد النقدية خلال الفترة (9).؟

والغرض من إعدادها هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة معينة. وحسب ما قرره (F A S B) تعد هذه القائمة أداة تحليلية قوية تستخدمها الإدارة والمستثمرون والمقرضون على النحو الآتي:

1- تحديد كمية النقدية الناتجة عند التشغيل خلال الفترة، وتسوية هذه القيمة مع صافي الدخل.

2- تقييم قدرة المنظمة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وتقييم قدرتها على دفع توزيعات الأسهم.

3- تحديد قيمة الاستثمار في مصنع جديد، أو معدات جديدة، وغيرها من الأصول غير المتداولة خلال الفترة.

4- تحديد نوعية التحول المطلوب ومداه للتوسع في الاستثمار في الأصول طويلة الأجل أو لدعم التشغيل.

5- تقييم قدرات المنظمة على توليد تدفقات نقدية موجبة في الفترات المقبلة (10).

لذا سنقوم في هذا البحث بالتعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية وأهدافها، ودراسة تصنيفات قائمة التدفقات النقدية وطرائق إعدادها .

2- أهمية قائمة التدفقات النقدية وأهدافها:

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً متمماً للقوائم المالية وعنصراً مهماً من مقوماتها، إذ إن الفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها.

إذ إن استقراء الدراسات والإصدارات المهنية يوضح أن بواعث الطلب على معلومات التدفقات النقدية يدور حول ثلاث نقاط رئيسية وهي :

النقطة الأولى : ترتبط بتقييم الاستثمارات في سوق رأس المال، إذ تؤثر قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق تدفقات نقدية ملائمة في قدرتها على سداد التوزيعات والفوائد، ومن ثم في القيمة السوقية للاستثمارات.

النقطة الثانية : وتتعلق بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، إذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين تمكنهم من تقييم مقدرة المنشأة في تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل(11).

النقطة الثالثة : تتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي، تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس، خصوصاً بعد أن أوضحت عدة دراسات ميدانية أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات الإعسار والإفلاس التي لحقت ببعض المنشآت (12).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (F A S B) في المعيار المحاسبي رقم (95) أهداف قائمة التدفقات النقدية بهدفين هما :

1- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة.

2- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

كما أوضح المعيار الأمريكي رقم (95) بأنه إذا ما تم استخدام المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية فإنها ستساعد المستثمرين والدائنين والمقرضين وغيرهم في :

أ- تقييم قدرة المنشأة في خلق تدفقات نقدية مستقبلية إيجابية.

ب- تقييم قدرة المنشأة في مواجهة التزاماتها، ومقدرتها على دفع توزيعات الأرباح، وحاجتها إلى التمويل الخارجي.

جـ- تقييم أسباب الاختلاف بين صافي الربح والنقد المقبوض والمدفوع والمتعلق بذلك الربح.

د-تقييم آثار كل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية في الموقف المالي للمنشأة خلال الفترة.

أما المعيار الدولي رقم (7) فقد أوضح أن أهداف قائمة التدفقات النقدية تتجلى بما يأتي :

1) تزود مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم مقدرة المنشأة في الحصول على النقدية وما يعادلها وتقييم احتياجاتها لاستخدام هذه التدفقات النقدية.

2) توفير المعلومات اللازمة عن التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية (13).

فضلاً عن ذلك أوضح المعيار بأن هذه القائمة تساعد فيما يأتي :

أ-تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المنشأة، وهيكلها المالي (بما في ذلك سيولة المنشأ أو يسرها) ومقدرتها على التأثير في مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بغرض التكيف مع الظروف والفرص المتغيرة.

ب-تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية في توليد النقدية وما يعادلها والمساعدة في تطوير نماذج لتحديد ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للوحدات الاقتصادية المختلفة.

جـ-استخدام معلومات التدفق النقدي التاريخية غالباً بوصفه مؤشراً لتحديد مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد من حصولها. كما تفيد أيضاً في مراجعة التدفقات النقدية المستقبلية فضلاً عن فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

ويستنتج الباحث مما سبق أن الهدف الجوهري لهذه القائمة يتمثل في توفير معلومات عن النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة، وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة، تلك المعلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات العديدة التي تخدمهم. وتنبع أهميتها من مضمونها في توفير معلومات لا تتوافر في القوائم المالية الأخرى. ومن تقديم تفسير لعدة قضايا تعجز القوائم الأخرى عن تقديمها.

3- المحاسبة عن التدفقات النقدية :

تهتم المحاسبة عن التدفقات النقدية بقياس التدفقات النقدية للشركة الاقتصادية وتوصيلها. وسنقوم في هذه الفقرة بتحليل الاتجاهات الحديثة في مجال المحاسبة عن التدفقات النقدية، لغرض الكشف عن ما تجرى عليه الممارسة العملية في شأن قياس التدفقات النقدية والإفصاح عن نتائج هذه القياس.

تتطلب عملية قياس التدفقات تحديد مفهوم النقدية باعتباره يمثل موضوع القياس من جهة، وتصنيف المعلومات التي تعكس نتائج هذا القياس من جهة أخرى.

آ-مفهوم النقود :

يختلف مفهوم النقود حسب مجالات المعرفة التي تناولت هذا الموضوع، حيث تعرف النقود في المعرفة القانونية بأنها وسيط مباشر للتبادل تلقى القبول العام كمقابل للوفاء بقيمة السلع والخدمات وسداد الديون، ويتحدد نطاقها في العملة الرسمية التي تصدرها الدولة المعينة.

بينما يتحدد المقصود بالنقود في المجال الاقتصادي من منظور خصائص الشيء الذي يمكن أن يطلق عليه نقوداً. إذ تشتق هذه الخصائص من الطبيعة التفسيرية للنقود والتي تعكسها وظائفها وأهميتها في الاقتصاديات المالية. ومن هذا المنطلق يتحدد المقصود بالنقود بأنها بضاعة تقوم بدور المعادل العام لكل البضائع ومقياس للقيمة ومعيار للسعر ووسيلة للدفع تسهل عملية التبادل (14).

وفي مجال الأعمال يدور جوهر مفهوم النقدية في كونها الأداة التي تستخدم لأغراض المعاملات التجارية أو المضاربة أو تجنب المخاطر، لذا يتحدد نطاقها في ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى: وهي تتضمن النقدية في شكلها القانوني والتي تتمثل في العملات الورقية والمعدنية المتاحة للاستخدام المألوف.

المجموعة الثانية: وهي تتضمن الصكوك الاتفاقية التي تكون في صورة تعهد أو أمر بدفع نقدية، شيكات، حوالات مقبولة الدفع عند الاطلاع، ودائع تحت الطلب أو لأجل.

المجموعة الثالثة: وتشمل على العناصر التي تأخذ حكم النقدية لكونها تقوم بوظيفتها كمستودع للقيمة يمكن تحويله إلى وسيط للتبادل، كالأوراق المالية القابلة للتداول، والقيمة الاستردادية لبوالص التأمين وأذون الخزينة فهي عناصر شبه نقدية.

أما في مجال المعرفة المحاسبية يمكننا استخلاص المقصود بالنقدية من الإصدارات المهنية التي تعد انعكاساً لكل من الفكر المحاسبي والممارسة العملية إذ يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية المعيار (95) النقدية بأنها النقود الموجودة في الصناديق والبنوك، وبحسب هذا المفهوم لا تتضمن النقدية العملة السائلة فقط، بل تتضمن أيضاً الودائع تحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. كما تتضمن النقدية أيضاً أنواع الحسابات الأخرى التي لها الخصائص العامة نفسها

للودائع تحت الطلب التي يحق للعميل الإيداع والسحب منها في أي وقت دون إخطـار سـابق. أمـا النقدية المعادلة فتتضمن الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تتصف بالسمات الآتية :

1. القابلية للتحويل الفوري إلى مقدار محدد من النقدية.
2. قرب موعد استحقاقها بحيث لا تتعرض لخطر التغير في قيمتها بسبب التغيـرات فـي سـعر الفائدة.

كما تتضمن النقدية المعادلة أيضاً أذونات الخزينة والأوراق التجارية.

أما المعيار الدولي رقم (7) والصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية فيبين المفهوم الآتي للنقديـة والنقدية المعادلة. فالنقدية تشمل النقدية السائلة والودائع لدى البنوك. أما النقدية المعادلة فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل القابلة للتحول فوراً إلى مقدار محدد من النقدية والتي لا تتعرض لمخـاطر جوهرية تؤدي إلى تغيرات في قيمتها، ويتم الحصول على النقدية المعادلة لأغراض مقابلة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لأغراض الاستثمار أو لأي أغراض أخرى ولذلك فهي تتمثل فقط في تلك الاستثمارات التي لا تزيد فترة استحقاقها على ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ اقتنائها.

من التعاريف السابقة يستنتج الباحث اتفاق الهيئات المهنية المحاسبية مع المجالات الأخرى على عدم وجود تعريف محدد وقاطع للنقدية والاكتفاء بتحديد النطاق التعريفي لهذا المفهـوم، وذلـك بتحديـد العناصر التي يمكن أن يطلق عليها نقدية.

ب-تبويب التدفقات النقدية:

يقصد بالتبويب بشكل عام وضع العناصر في مجموعات بحيث تشترك كل مجموعة في صفة تميزهـا عن بقية المجموعات الأخرى، وذلك لتحقيق أهداف معينة. ويعد تبويب التدفقات النقدية من الأمـور الجوهرية لوظيفة القياس بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة التي تكفل تحقيـق أهـدافها. والتبويب الأفضل هو ذلك التبويب الذي يرتبط بالأنشطة الاقتصادية للمنشأة إذ نميز الأنشطة الآتية :

1-أنشطة تشغيلية : وهي تتضمن الآثار النقدية المرتبطة بالحصـول علـى المسـتلزمات السـلعية والخدمية والعمالة، وأيضاً تصريف السلع والخدمات.

2-أنشطة استثمارية: وتتضمن الآثار النقدية المرتبطة بالحصول على الأصول طويلة الأجل والتخلص منها.

3-أنشطة تمويلية : وهي تتضمن الآثار النقدية المرتبطة بعناصر الالتزامات وحقوق الملكيـة مثـل الحصول على نقدية من الدائنين وسداد الأموال المقترضة، الحصول على رأس المال من أصحاب الأسهم ودفع عائدات لهم.

ومن خلال استقراء الإصدارات المحاسبية التي تناولت قائمة التدفقات النقدية وأهمها :

المعيار (95) لمجلس معايير المحاسبية المالية (F A S B)، والمعيار الدولي رقم (7) للجنة معـايير المحاسبية الدولية (I A S C)، يتضح لنا أن التبويب الذي جاء في هذه الإصدارات كان منسجماً مـع أنشطة الوحدة الاقتصادية. إذ صنف المعيار المحاسبي (95) التدفقات النقدية إلى ما يأتي :

1. التدفقات من أنشطة العمليات (التشغيلية).
2. التدفقات من الأنشطة الاستثمارية.
3. التدفقات من الأنشطة التمويلية.
4. التدفقات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية.

وبالنسبة إلى النقطة الرابعة لا تؤثر في النقدية، إلا أن لها أهمية كبيرة إذ إنها ستؤثر مستقبلاً فـي التدفقات النقدية، لذلك لا يتم الإفصاح عنها في صلب قائمة التدفقات النقدية وإنمـا تطلـب المعيـار المحاسبي رقم (95) الإفصاح عنها إما بشكل ملحق للقائمة أو في أسفل القائمة. ومن أمثلة ذلك :

آ-إصدار أسهم عينية.

ب-تحويل السندات إلى أسهم.

جـ-إجراء مبادلة في الأصول الثابتة.

د-الاقتراض من أجل شراء أصول ثابتة.

أما المعيار الدولي رقم (7) فقد صنف التدفقات النقدية كما يأتي :

1. تدفقات نقدية من أنشطة العمليات.
2. تدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية.
3. تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

ونستنتج مما سبق أن هناك اتفاقاً بين المعيار المحاسبي (95) والمعيار الدولي (7) في تبويب قائمة التدفقات النقدية.

ويرى الباحث أن تبويب عناصر النقدية لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية ينبغي أن يراعي النقـاط الآتية:

- يجب أن يوفر تبويب التدفقات النقدية قاعدة بيانات تعكس ارتباط التـدفقات النقديـة بالأنشـطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية.
- يجب أن يتماشى أساس التصنيف وطبيعة الأنشطة والمهام وعلاقتها بالأهداف المرحلية والنهائية للوحدة الاقتصادية، حتى يكون التبويب على درجة عالية من حيث صدق تمثيله للظواهر المـراد قياسها. وبذلك تتوافر الثقة في جدوى المعلومات المتولدة عن التبويب وفعاليتها.
- يجب أن يوفر التبويب مؤشراً جيداً للعلاقات المتبادلة بين عناصر قائمة التدفقات النقدية بحيـث يسهل على مستخدمي معلومات هذه القائمة فهم وإدراك الاختلاف بين صافي الـدخل وصـافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات.
- الأخذ بالاتجاه النفعي، إذ يتم تبويب التدفقات على الأنشـطة الاقتصـادية الثلاثـة (التشـغيلية، الاستثمارية، التمويلية) بما يؤدي إلى تلبية احتياجات كل مـن المسـتثمرين والمقرضـين مـن معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وقـرارات الائتمـان، وذلـك شـريطة أن تظـل الخصائص التي على أساسها تم التبويب ثابتة دون تعديل، وإذا تم الخروج عنهـا فإنـه ينبغـي الإفصاح الإضافي عن سبب هذا الخروج (15).

جـ -طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية :

تظهر الممارسة المحاسبية طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما :

- الطريقة المباشرة.
- الطريقة غير المباشرة.

حيث ينحصر الاختلاف بين الطريقتين في نتائج قياس التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية، أما التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا تختلـف طريقـة إعـدادها وفـق الطريقتين، وسواء استخدمنا الطريقة المباشرة أم غير المباشرة فإن كليهما تتوصلان إلـى النتيجـة

نفسها، إلا أنهما تختلفان في مستوى الإفصاح عن البنود التي تشكل الرقم النهائي. ونبين فيما يـأتي شرحاً موجزاً لمضمون الطريقتين.

أولاً : الطريقة المباشرة :

تقوم هذه الطريقة على الإفصاح عن المكونات الرئيسة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل إجمالي بالنسبة إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة.

إذ يتم تحويل كل رقم موجود في قائمة الدخل مباشرة من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى الأسـاس النقدي، ولذلك سميت هذه الطريقة بالطريقة المباشرة. ويمكن تحويل الأرقام الواردة في قائمة الدخل والمعدة وفق أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بالاستعانة بالتغيرات في أرصدة بعض حسـابات الميزانية. ويتم إعداد هذه القائمة على الشكل الآتي:

نموذج لقائمة تدفقات نقدية معدة وفق الطريقة المباشرة (المصدر معايير المحاسبة الدولية 2001)

اسم الشركة قائمة التدفقات النقدية للعام المتنهي في 000/12/13.

التدفقات النقدية من أنشطة العمليات		
متحصلات نقدية من العملاء	××	
مدفوعات نقدية للموردين والموظفين	(××)	
النقدية الناتجة من العمليات	××	
ضريبة مدفوعة	(××)	
فوائد مدفوعة	(××)	
التدفقات النقدية قبل البنود غير العادية	××	
مدفوعات أخرى مرتبطة بالفعاليات التشغيلية	(××)	
متحصلات أخرى مرتبطة في الأنشطة التشغيلية	××	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة العمليات		
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء أسهم في شركات أخرى		
شراء موجودات ثابتة	(××)	
متحصلات من بيع موجودات ثابتة	(××)	××
بيع مكائن ومعدات	××	
فوائد مقبوضة	××	
	××	
أرباح أسهم مقبوضة	××	

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.		
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
متحصلات من إصدار أسهم رأس المال		
متحصلات من الاقتراض طويل الأجل	××	
أرباح موزعة	××	
	(××)	××
مدفوعات التزامات طويلة الأجل	(××)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		××
صافي الزيادة (أو النقص) في النقدية		(××)
رصيد النقدية في أول المدة		××
رصيد النقدية في آخر المدة.		××

وتتمتع هذه الطريقة بالميزات الآتية:

1. تقدم معلومات عن المصادر الفعلية للتدفقات النقدية وكيفية استخدامها خلال فترة زمنية معينة.
2. تقدم معلومات مباشرة ومفيدة تساعد في تقدير مقادير التدفقات النقدية ضمن فترة معينة.
3. تعد الأرقام المستخرجة بموجبها موضوعية، الأمر الذي يمكننا من تدقيقها بسهولة.(16).

ثانياً : الطريقة غير المباشرة :

يطلق عليها أيضاً طريقة التسوية، إذ تبدأ هذه الطريقة بصافي الدخل كما يظهر بقائمة الدخل، وتعديله ببعض التسويات للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وبمعنى ثان فـإن هـذه الطريقة تقوم على تعديل صافي الدخل للعناصر التي تدخل في احتساب صافي الدخل دون أن تؤثر في النقدية لذلك سميت بالطريقة غير مباشرة. وبمعنى آخر فإنه يتم إضافة العناصر النقدية التي طرحت لتحديد صافي الدخل، وطرح الإيرادات غير النقدية التي أُضيفَتْ لتحديد صافي الدخل للوصـول إلـى صافي التدفقات النقدية (17).

ويوضح الشكل الآتي كيفية الوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وفق الأسـاس النقدي ومن رقم صافي الدخل والمعد وفق أساس الاستحقاق المحاسبي (18).

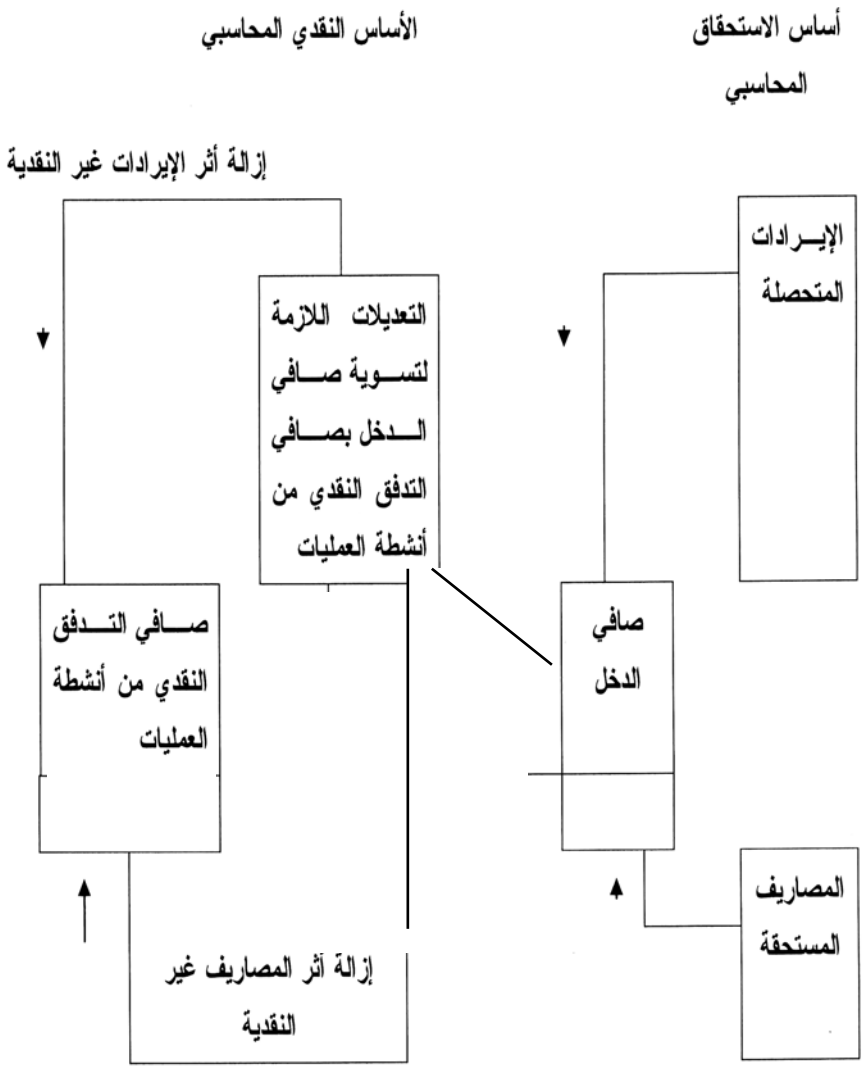

ويتم إعداد هذه القائمة على الشكل الآتي:

نموذج لقائمة تدفقات نقدية معدة وفق الطريقة غير المباشرة
المصدر معايير المحاسبة الدولية 2001
اسم الشركة
قائمة التدفقات النقدية للعام المنتهي في 000/12/13.

التدفقات النقدية من أنشطة العمليات		
الدخل الصافي قبل الضرائب والبنود غير العادية		××
تعديلات عن:	××	
خسارة صرف عملات أجنبية	××	
استهلاك الأصول الثابتة	××	
إيراد استثمارات	(××)	
مصروف الفوائد	××	
الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل	××	
الزيادة في الذمم المدينة التجارية والأخرى	××	
النقص في المخزون	××	
النقص في الدائنين التجاريين	(××)	
النقدية الناتجة من العمليات	××	
الفائدة المدفوعة	(××)	
ضريبة الدخل المدفوعة	(××)	
التدفقات النقدية قبل البنود غير العادية	××	
متحصلات من تسديد خسائر هزة أرضية	××	
صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية		× ×
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
شراء أسهم في الشركات التابعة	(××)	
شراء أصول ثابتة	(××)	

متحصلات من بيع أصول ثابتة.	××	
فوائد مقبوضة	××	
أرباح أسهم مقبوضة	××	
	××	
صافي النقدية من الانشطة الاستثمارية		××
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
المتحصلات من إصدار أسهم رأس المال.	× ×	
المتحصلات من الاقتراض طويل الأجل	× ×	
مدفوعات التزامات طويلة الأجل	(× ×)	
أرباح الأسهم المدفوعة	(× ×)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
صافي الزيادة أو (النقص) في النقدية		××
		××
		××
		××
رصيد النقدية في أول المدة		××
رصيد النقدية في آخر المدة.		××

وتمتاز هذه الطريقة بالعديد من الخصائص تجعلها مفضلة أكثر من الطريقة المباشرة:

1. تركيزها على الفروق بين الدخل وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين التدفقات النقدية وبين صافي الدخل، مما يجعلها توفر ربطاً مفيداً بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية.
2. سهولة تحليل ما تفصح عنه من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية.
3. سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة.
4. معظم معدي القوائم المالية ومستخدميها لديهم دراية وخبرة بهذه الطريقة، إذ كانت هي المستخدمة بصفة عامة في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي. يرى الباحث أن نتائج القياس بالنسبة للتصنيفات الثلاثة لأنشطة الوحدة الاقتصادية هي واحدة سواء تم استخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، ما عدا أن طريقة عرض نتائج هذا القياس بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي المختلفة بين الطريقتين وعلى الرغم من الخصائص التي تمتاز بها كل طريقة فإن استقراء الإصدارات المهنية التي تناولت قائمة التدفقات النقدية وأهمها : المعيار الأمريكي رقم (95) والدولي رقم (7) أوصت باستخدام الطريقة المباشرة لما توفرها من معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وكذلك الإفصاح عن المبالغ النقدية المحصلة والمدفوعة لكل عنصر من عناصر الأنشطة التشغيلية، إلا أنها أجازت استخدام الطريقة غير المباشرة في حال كانت التكاليف التي تتحملها الشركات تزيد على منفعة المعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة.

ثانياً - الإطار العملي للبحث :

1-مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من أعضاء الهيئة التدريسية لقسمي المحاسبة في جامعتي دمشق وإربد والبالغ عددهم (45) مدرساً، وكذلك من طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة في جامعة دمشق والبالغ عددهم (50) طالباً. وقد تم اختيار عينة مكونة من (35) مدرساً لمادة المحاسبة و (45) طالب دراسات عليا.

2-أداة جمع البيانات:

تم استخدام استبانة طورت بالرجوع على الأدبيات المحاسبية بوصفها أداة لجمع البيانـات الخاصـة بهذا البحث وقد تم توزيع نموذج الاستبانة باليد. حيث تكونت الاستبانة من جزأين:

الجزء الأول: تضمن هذا الجزء تسع نقاط ويهدف إلى معرفة آراء أفراد عينة الدراسة واتجاهـاتهم عن تفضيلهم للطريقة المباشرة أو غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال إجراء مقارنة بين الطريقتين المستخدمتين في إعداد القائمة، وذلك فيما يتعلق بالعديد من النواحي (انظر الملحق رقم (1)).

الجزء الثاني: تضمن هذا الجزء ثلاث عشرة نقطة ويهدف إلى معرفة مدى ملاءمة المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الاقتصادية (انظر الملحق رقم (1)).

3-أسلوب تحليل البيانات:

تم استلام (29) استبانة من الاستبانات الموزعة على أعضاء الهيئة التدريسية و (39) استبانة مـن الاستبانات الموزعة على طلبة الدراسات العليا. وبذلك يكون عدد الاسـتبانات الخاضـعة للدراسـة والتحليل (68) استبانة أي ما نسبته (85%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام مقياس ليكرات الخماسي للإجابة عن أسئلة الاستبانة إذ يعني رقم (5) موافقاً جداً والرقم (4) موافقاً والرقم (3) موافقاً بدرجة متوسطة والرقم (2) غير موافق والرقم (1) غير موافق بشدة. وتم اعتبار الرقمين (5، 4) كمؤشر عن نسبة التطبيق العالية، والرقم (3) يعبر عن نسـبة التطبيـق المتوسطة في حين أن الرقمين (2، 1) يعبران عن نسبة التطبيق المنخفضة.

وقد اعتمد المدى (1- 2.5) بحيث يكون دالاً على درجة تطبيق منخفضة، والمدى مـن (2.5- 3.5) بحيث يكون دالاً على درجة تطبيق متوسطة، والمدى من (3.51- 5) دالاً على درجة تطبيق عاليـة لكل سؤال. وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذا البحث، فضلاً عن مجموعة أخرى من الأدوات الإحصائية الوصـفية مثـل التوزيـع التكراري، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، علاوة على بعض الاختبارات مثل اختبـار مـان وتني (Mann- Whitney Test) بهدف إبراز الفروقات إن وجدت بين مجموعتي هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا فيما يتعلق بالعديد من النواحي، واختبـار ولككسـون (Wilcoxon) بهـدف إبـراز الفروقات -إن وجدت- بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة المستخدمتين في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

4-مناقشة النتائج وتحليلها:

آ- النتائج المتعلقة بالمقارنة بين طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية :

يمكننا عرض النتائج التي تم الوصول إليها فيما يتعلق بالجزء الأول من الاستبانة والمتعلق بالمقارنة بين المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق الطريقة المباشرة أو غير المباشرة لعينتي الدراسة من خلال الجداول الآتية :

1) بالنسبة إلى أعضاء الهيئة التدريسية :

الرقم	الأسئلة	الطريقة المباشرة					الطريقة غير المباشرة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	سهولة فهم التدفقات النقدية للشركة	22.4	63.8	10.2	1.7	1.7	12.1	56.9	22.4	6.9	1.7
2-	سهولة تحليل التدفقات النقدية للشركة	24.1	53.4	15.5	5.2	1.8	1.3	58.6	22.4	7.7	-
3-	التنبؤ بالاعسار المالي	13.8	60.3	22.4	1.7	1.8	5.2	50	36.2	6.9	1.7
4-	المساعدة في تقدير التدفقات المستقبلية	19	37.9	34.5	8.6	-	12.1	46.6	27.6	12.1	1.6
5-	الحكم على جودة الربح	17.2	53.4	12.1	10	7.3	15.5	41.4	27.6	15.5	-
6-	الجهد والوقت والتكاليف	16.9	32.8	32.7	25.9	1.7	8.6	10.3	35.7	36.8	8.6
7-	سهولة الاعداد	27	31.9	22.8	5.3	2.3	12	12.8	35	36	4.2
8-	الافصاح المحاسبي الكافي والتفصيلي عن المعلومات	17.2	60.3	13.8	5.2	3.4	10.3	25.9	41.4	22.4	-
9-	إمكانية المقارنة بين الشركات	24.8	46.6	21.7	5.2	1.7	6.9	39.1	43.1	10.3	-

جدول رقم (1) يبين آراء أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي دمشق وإربد فيما يتعلق بتفضيلهم أي من الطريقة المباشرة أو غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (1) نجد أن أعضاء هيئة التدريسية يفضلون الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية إذ تبين تقريباً أن (70%)[•] من أفراد العينة أيدوا استخدام الطريقة المباشرة فيما يتعلق بمعظم الأسئلة المطروحة، إلا أنه يلاحظ أن نسبة التأييد الأقل كانت للسؤال المتعلق باعتبار الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية تزود بمعلومات تساعد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بشكل أكبر من المعلومات التي تزود بها الطريقة غير المباشرة، وأن إعدادها يتطلب جهداً ووقتاً وتكاليفَ أكثر (56.9%)و(39.7%) على التوالي وكذلك فيما يتعلق في سهولة الإعداد. كما أن نسبة التأييد الأكبر كانت للجوانب المتعلقة بسهولة فهم التدفقات النقدية وسهولة تحليلها والإفصاح التفصيلي عن كثير من المعلومات ذات الاستخدامات المهمة (86.2) و (77.5%) و(77.5%).

3) بالنسبة إلى طلبة الدراسات العليا :

الرقم	الأسئلة	الطريقة المباشرة					الطريقة غير المباشرة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
-1	سهولة فهم التدفقات النقدية للشركة	38	50.6	11.4	-	-	15.2	50.6	26.6	6.30	1.30
-2	سهولة تحليل التدفقات النقدية للشركة	31.6	49.4	17.7	1.3	-	9	51.9	22.8	6.30	-
-3	التنبؤ بالإعسار المالي	15.2	55.7	22.8	6.3	-	15.6	46.8	31.7	5.9	-
-4	المساعدة في تقدير التدفقات المستقبلية	20.3	55.8	22.8	10.1	-	16.5	53.2	25.3	5.1	-
-5	الحكم على جودة الربح	17.7	54.6	22.8	7.6	1.3	13.9	44.4	35.4	3.8	2.5
-6	الجهد والوقت والتكاليف	11.4	31.6	30.4	24.1	2.5	8.9	21.5	48.1	19	2.5
-7	سهولة الإعداد	12	30.2	31.6	25	1.2	9	22	49	18	2
-8	الإفصاح المحاسبي الكافي والتفصيل عن المعلومات	25.8	47.5	24	12.7	-	13.9	32.9	41.8	8.9	2.5
-9	إمكانية المقارنة بين الشركات	21.5	54.9	15.2	11.4	-	20.3	49.4	21.5	7.6	1.2

جدول رقم (2) أراء طلبة الدراسات العليا فيما يتعلق بتفضيلهم أي من الطريقة المباشرة أو غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

• إن النسبة (70%) تمثل الوسط الحسابي لمجموع نسبة إجابات أفراد العينة الذين أجابوا بأوافق بشدة وأوافق على الأسئلة المطروحة = (22.4 + 63.8) + (24.1 + 53.4) + (…) / 9 تقريباً (70%).

من الجدول رقم (2) نستنتج أن الغالبية العظمى من طلبة الدراسات العليا في قسم المحاسبة يفضلون الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية إذ تبين تقريباً أن 70% منهم أيد هـذه الطريقـة لإعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك فيما يتعلق بالأسئلة المطروحة، إلا أنه يلاحظ أن نسـبة التأييـد الأقل كانت للجانب المتعلق بأن إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة يتطلب جهداً ووقتاً وتكاليف وكذلك سهولة الإعداد إذ بلغت النسبة (43%) و(42.2%) على التوالي، كما أن نسبة التأييد الأكبر كانت للجوانب المتعلقة بسهولة فهم التـدفقات النقديـة وسـهولة تحليلهـا (88.6%) و(81%). هذه النتائج التي تم التوصل إليها كانت منسجمة مع الإصدارات المهنيـة وهـي المعيـار الأمريكي(95) والمعيار الدولي رقم (7).

ب: النتائج المتعلقة بمدى ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

أشار معظم أفراد عينتي الدراسة إلى أن المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية ملائمة لاتخـاذ العديد من القرارات الاقتصادية. إذ أيد طلبة الدراسات العليا وبنسبة أكثر من 70% مـنهم أن قائمـة التدفقات النقدية ملائمة لاتخاذ معظم القرارات الواردة في الجزء الثاني من الاستبانة، وقد كانت نسبة التأييد تصل إلى 90% للقرارات المتعلقة بتقييم سيولة الشركة، وتقييم قدرتها على خدمـة ديونهـا، والتنبؤ بأوقات ومقادير التدفقات النقدية المستقبلية.

بينما أظهرت نتائج العينية الثانية (أعضاء الهيئة التدريسية) أن نسبة التأييد لديهم بلغت بشكل عـام أكثر من 75% فيما يتعلق بملاءمة القائمة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية. هذا وقد بلغت نسبة التأييد للقرارات المتعلقة بتقييم سيولة الشركة (100%) والجدول رقم (3) يبين النتـائج التـي تـم التوصل إليها.

الرقم	الأسئلة	أعضاء الهيئة التدريسية					طلبة الدراسات العليا				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المسـاعدة فـي تقيـيم درجـة السيولة	55.7	35.4	5.1	3.8	-	55.2	44.8	-	-	-
2	المسـاعدة فـي تقيـيم مقـدرة الشـركة علـى سداد التزاماتها	53.2	39.2	5.1	2.5	-	37.9	48.3	13.8	-	-
3	المسـاعدة فـي تقيـيم مقـدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح	31.6	55.7	8.9	3.8	-	36.2	50	13.8	-	-

4	المساعدة في تقييم كفاءة إدارة الشركة	21.5	50.6	24.1	3.8	-	20.7	50	27.6	1.7	-
5	المساعدة في تقييم أداء الشركة بشكل عام	21.5	50.6	24.1	3.8	-	20.7	50	27.6	1.7	-
6	المساعدة في تقييم ربحية الشركة	16.5	50.6	17.7	13.9	1.3	15.5	48.3	29.3	6.9	-
7	المساعدة في تقييم الاستقرار المالي للشركة	20.3	60.8	12.7	6.2	-	25.9	56.9	13.8	3.4	-
8	المساعدة في تقييم أداء الشركة التشغيلي	29.1	55.7	13.9	1.3	-	25.9	62.1	12.1	-	-
9	المساعدة في التنبؤ بالإعسار المالي	27.8	59.5	12.7	-	-	32.8	53.4	13.8	-	-
10	المساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات المستقبلية ومقاديرها	22.8	69.6	6.3	1.3	-	37.9	46.6	15.5	-	-
11	المساعدة في تقييم قدرة الشركة في تمويل التغير في نطاق وطبيعة عملياتها	24.1	48.1	21.5	6.3	-	29.3	51.7	15.5	3.4	3.5
12	المساعدة في تقييم قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الآفاق المالية.	17.7	50.6	27.8	2.5	1.4	22.4	43.1	29.3	5.2	-
13	المساعدة في تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة	19	60.8	19	1.2	-	36.2	44.8	17.3	1.7	-

جدول (3) آراء أعضاء الهيئة التدريسية وطلبة الدراسات العليا فيما يتعلق بملاءمة المعلومات الواردة بالقائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية

5- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية (1) : تباين المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة عـن تلك المقدمة باستخدام الطريقة غير المباشرة.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار ولككسون لمعرفة هل هناك تباين بين المعلومات التي تقدمها الطريقتان المستخدمتان في إعداد قائمة التدفقات النقدية. ويوضح الشكل رقم (4) نتائج الاختبار.

الرقم	السؤال	متوسط الترتيب		Z	P
		الموجب	السالب		
1	سهولة فهم التدفقات النقدية للشركة	44.17	45.98	4.216-	0
2	سهولة تحليـل التـدفقات النقديـة للشركة	44.71	42.16	2.649-	0.008
3	التنبؤ بالإعسار المالي	35.5	34.72	2.012-	0.044
4	المساعدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية	31.30	33.69	2.268-	0.789
5	الحكم على جودة الربح	39.19	31.1	1.292-	0.196
6	الجهد والوقت والتكاليف	41.12	44.25	1.927-	0.050
7	سهولة الإعداد	42.13	43.24	1.826-	0.049
8	الإفصاح المحاسبي الكافي والتفصيلي	44.19	47.56	3.437-	0.001
9	إمكانية المقارنة بين الشركات	43.28	39.73	1.992-	0.046

جدول رقم (4) نتائج اختبار ولككسون.

من الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينتين يفضلون الطريقة المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية على الطريقة غير المباشرة. وقد تبين أن هناك تبايناً بين الطريقتين فيما يتعلق بالأسئلة ذات الأرقام (1،2،3،4،8،9). في حين تبين أنه لا يوجد تباين بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعـداد قائمة التدفقات النقدية فيما يتعلق بالأسئلة (5+6+7).

وبناء على ما سبق يمكننا القول: إن هناك تبايناً بين المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقديـة المعدة باستخدام الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة فيما يتعلق بالعديد من الجوانب، واستناداً إلى ذلك تقبل الفرضية الأولى.

الفرضية (2) : تعد قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار مان وتني، والجدول رقم (5) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الرقم	الأسئلة	طلبة الدراسات العليا		أعضاء الهيئة التدريسية		Z	P
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	المساعدة في تقييم درجة السيولة	4.43	0.76	4.55	0.50	0.393-	0.965
2	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها	4.43	0.71	4.24	0.68	1.83-	0.06
3	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح	4.15	0.73	4.22	0.67	0.41-	0.67
4	المساعدة في تقييم كفاءة الإدارة	3.89	0.82	3.41	0.95	3.12-	0.002
5	المساعدة في تقييم أداء الشركة بشكل عام	3.89	0.77	3.89	0.74	0.121-	0.904
6	المساعدة في تقييم ربحية الشركة	3.76	0.95	3.78	0.75	0.312-	0.755
7	المساعدة في تقييم الاستقرار المالي للشركة	3.94	0.76	4.05	0.73	0.72-	0.471
8	المساعدة في تقييم أداء الشركة التشغيلي	4.12	0.68	4.13	0.60	0.044-	0.965
9	المساعدة في التنبؤ بالإعسار المالي	4.15	0.62	4.18	0.66	0.391-	0.69
10	المساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات ومقاديرها	4.14	0.57	4.22	0.70	0.343-	0.73
11	المساعدة في تقييم قدرة الشركة في تمويل التغير في نطاق وطبيعة عملياتها	3.89	0.84	4.07	0.76	1.165-	0.24
12	المساعدة في تقييم قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الآفاق المالية	3.81	0.80	3.83	0.84	0.066-	0.94
13	المساعدة في تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة	3.97	0.65	4.16	0.75	1.794-	0.07

جدول رقم (5) نتائج اختبار مان وتني

من خلال الجدول (5) نجد أن المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية ملائمة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، إذ إن المتوسطات الحسابية للقرارات (1 ← 13) في معظمها أكبر من (3.5) إلا أن درجة تفضيل طلبة الدراسات العليا وأعضاء الهيئة التدريسية لكل منها كانت متفاوتة، فقد أيد طلبة الدراسات العليا المساعدة في تقييم كفاءة إدارة الشركة بدرجة أكبر من تأييد أعضاء الهيئة التدريسية لها. وبناء على ذلك تقبل الفرضية الثانية.

ويمكن ترتيب أهمية القرارات المتخذة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية بالنسبة لعينتي الدراسة كما يأتي :

الرقم	القرارات الاقتصادية	الوسط الحسابي
1	المساعدة في تقييم درجة السيولة	4.55
2	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها	4.24
3	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح	4.22
4	المساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات ومقاديرها	4.22
5	المساعدة في التنبؤ بالإعسار المالي	4.18
6	المساعدة في تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة	4.16
7	المساعدة في تقييم أداء الشركة التشغيلي	4.13
8	المساعدة في تقييم قدرة الشركة في تمويل التغير في نطاق وطبيعة عملياتها	4.07
9	المساعدة في تقييم الاستقرار المالي للشركة	4.05
10	المساعدة في تقييم أداء الشركة بشكل عام	3.89
11	المساعدة في تقييم قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الآفاق المالية	3.83
12	المساعدة في تقييم ربحية الشركة	3.78
13	المساعدة في تقييم كفاءة الإدارة	3.41

الجدول(6)أولوية القرارات المتخذة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.

الرقم	القرارات الاقتصادية	الوسط الحسابي
1	المساعدة في تقييم درجة السيولة	4.43
2	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها	4.43
3	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح	4.15
4	المساعدة في التنبؤ بالإعسار المالي	4.15
5	المساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات ومقاديرها	4.14
6	المساعدة في تقييم أداء الشركة التشغيلي	4.12
7	المساعدة في تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة	3.97
8	المساعدة في تقييم الاستقرار المالي للشركة	3.94
9	المساعدة في تقييم كفاءة الإدارة	3.89
10	المساعدة في تقييم أداء الشركة بشكل عام	3.89
11	المساعدة في تقييم قدرة الشركة في تمويل التغير في نطـاق وطبيعة عملياتها	3.89
12	المساعدة في تقييم قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مـع الآفاق المالية	3.81
13	المساعدة في تقييم ربحية الشركة	3.76

الجدول(7) أولويات القرارات المتخذة بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.

6- النتائج والتوصيات :

أ- النتائج:

من خلال تحليل بيانات البحث واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1) تعد قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وأهمها:
   أ- المساعدة في تقييم درجة السيولة.
   ب- المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على تسديد التزاماتها ودفع توزيعات الأرباح.
   جـ- المساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات النقدية ومقاديرها وبالإعسار المالي.
   د- المساعدة في تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة وأدائها التشغيلي.
2) تفضل الطريقة المباشرة على الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية لما تقدمه من معلومات وإفصاح أكثر يفيد في عملية اتخاذ القرارات.
3- عند استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية نحصل على مزيد من الإفصاح للعناصر التي تدخل ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
4- إن معظم الإصدارات المحاسبية التي تناولت التدفقات النقدية أخذت بالتبويب الثلاثي للتدفقات النقدية (تشغيلية، استثمارية، تمويلية) وبما يرتبط مع الأنشطة الاقتصادية للشركة.

ب- التوصيات :

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحث يوصي بما يأتي:

1- قيام شركات القطاع العام والخاص في سورية بإعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الأخرى.
2- تبني المعيار الدولي رقم 7 أو الأمريكي رقم 95 في إعداد قائمة التدفقات النقدية من قبل الشركات في سورية.
3- قيام الشركات باستخدام الطريقة المباشرة في إعداد هذه القائمة لما تتمتع به من خصائص ولما تقدمه من إفصاح.
4- القيام بالمزيد من الدراسات التي تبحث بشكل خاص في قائمة التدفقات النقدية مع التركيز على جوانب أخرى في القائمة.
5- عقد دورات تدريبية للعاملين في مجال المحاسبة في سورية لشرح مفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهميتها وطرائق إعدادها وذلك لرفع المستوى المهني للعاملين.

ملحق رقم (1)

السيد .....المحترم

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الأساسية التي تقوم الشركات بإعدادها بسبب أهمية المعلومات التي تقدمها في اتخاذ العديد من القرارات. لذا تهدف هذه الاستبانة إلى معرفة آرائكم عن فائدة هذه القائمة ولذا أرجو الإجابة عن الأسئلة الآتية بوضع إشارة في المكان الذي يعبر عن وجهة نظرك.

وشكراً

1-يهدف هذا الجزء إلى المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية وأثر ذلك في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الرقم	الأسئلة	الطريقة المباشرة					الطريقة غير المباشرة				
		موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	سهولة فهم التدفقات النقدية للشركة										
2-	سهولة تحليل التدفقات النقدية للشركة										
3-	التنبؤ بالإعسار المالي										
4-	المساعدة في تقدير التدفقات المستقبلية										
5-	الحكم على جودة الربح										
6-	الجهد والوقت والتكاليف										
7-	سهولة الإعداد										
8-	الإفصاح المحاسبي الكافي والنفصيلي عن المعلومات										
9-	إمكانية المقارنة بين الشركات										

2-يهدف هذا الجزء إلى معرفة مدى ملاءمة المعلومات المقدمة بقائمة التـدفقات النقديـة لاتخـاذ القرارات الاقتصادية.

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافـق بدرجـة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المساعدة في تقييم درجة السيولة										
2	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها										
3	المساعدة في تقييم مقدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح										
4	المساعدة في تقييم كفاءة إدارة الشركة										
5	المساعدة في تقييم أداء الشركة بشكل عام										
6	المساعدة في تقييم ربحية الشركة										
7	المساعدة في تقييم الاستقرار المالي للشركة										
8	المساعدة في تقييم الشركة التشغيلي										
9	المساعدة في التنبؤ بالإعسار المالي										
10	المساعدة في التنبؤ بأوقات التدفقات المستقبلية ومقاديرها										
11	المساعدة في تقييم قدرة الشركة في تمويل التغير في نطاق وطبيعة عملياتها										

12	المساعدة في تقييم قدرة الشركة على الاستجابة والتكيف مع الآفاق المالية والفرص غير المتوقعة.										
13	المساعدة في تقييم التغيرات في صافي أصول الشركة										

المراجـع

1- كيسو، دونالد، ويجانت جيرين المحاسبة المتوسطة، جزء ثان، الطبعة العربية الثانيـة، دار المريخ، السعودية، 2002،

2- Jones S., Romano C. and Smyrnios K., An Evaluation of Decision Usefulness of Cash Flow Statement By Australian Reporting Entities, Accounting and Business Research, Vol 25, NO 98, PP 115-12+9, Spring (1995.).

3- Jones S. and Widjaja L. The Decision Relevence of Cash -Flow Information, Abacus Vol 34, NO 2, PP 204-220. Sep. 1998.

4- العرافي، عرافي، المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقاً للمعايير الأمريكية، دراسة اختباريـة لمناسبتها للشركات المساهمة الكويتية، الإدارة العامة، العدد 65، ص 151-169، 1990.

5- فياض، محمد، العلاقة بين المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي المعدلـة ومخاطر السوق (بيتا)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية عمان الأردن، 1995.

6- Mills R. and yamamura J., The Power of Cash Flow Ratios, Journal of Accountancy, Vol 186, NO 4, PP. 53-61, 1998.

7- كراسنة، عمر، التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح والتـدفقات النقديـة، رسـالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2000.

8- Sawaidan M., The Association Between Operating Cash Flow and Dividends Changes : Eviedence From Jordan, Abhath AL Yarmouk, Forth Coming (2001).

9- كيسو، دونالد، ويجانت، جيري، المحاسبة المتوسطة، طبعة الثانية، تعريب أحمـد حجـاج، دار المريخ، السعودية، 2002.

10- جاريسون، ري إتش، نورين، إريك، المحاسبة الإدارية، ترجمة محمد عصام الدين زايـد، دار المريخ، السعودية، 2002.

11- FASB, Statement of Cash Flows, No 95.

12- J.A. Largay and C.P. Stic Kney, Cash Flows, Rotio Analysis and the W.T. Grant Bankruptcy.

Financial Analysts Journal (Huly August 1980, PP.50-54

13- المعايير المحاسبية الدولية المعيار الدولي رقم (7) المجمع العربي للمحاسبين القـانونيين، عمان، 2001.

14- كنعان، علي، الاقتصاد الإسلامي، دار المعارف ودار الحنين، دمشق، 1997.

15- بدوي محمد عباس، عثمان إبراهيم الأميرة، دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000.

16- السويح، هاشم، التدفق النقدي "المحاسب القانوني العربي"، العـدد 65، ص 14-27، حزيـران 1991.

17- دهمش، نعيم، مبادئ المحاسبة، طبعة الأولى، مطبعة النور، عمان -الأردن، 1999.

18- Keiso D., Weygandt J., and Warfield T., Intermediate Accounting, Wiley and Sons Inc, USA, PP 1309-1346, 2001

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2003/12/20